

شرح مختصر الخرقى | كتاب البيوع (21-311) | معالي الشيخ د.عبدالكريم الخضير.

عبدالكريم الخضير

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته هذا يسأل عن اطفال الانابيب بعض المجامع الفقهية افتت بجوازه بشروط والذي عندي ان الانسان يرظى بما قدر الله له والخيرة فيما يختاره الله جل وعلا - 00:00:06

هم والله انا هذا اللي عندي يرظى بما قدر الله له هم غير مأمونة ولا مضمونة وغير ما فطر الله الخلق عليها يقول لو قرأتم فتح الباري الجزء الخامس باب الشروط في البيع - 00:00:34

وكذلك حديث بريرة في نفس الجزء هذا ايضا من الفروق الكرابيسي كتاب الاشربة لا بأس ببيع العصير من يتخذه خمرا هذا كلامه وكده بيع السلاح في ايام الفتنة والفرق ان تحريم الخمر لاجل المراة والشدة - 00:01:09

ولا فعل له فيها وانما يجريها الله تعالى فيه فلم يكن نفس البيع اعانت على محظور فجاز وليس كذلك السلاح لان الكراهة لاجل استعماله من فعل المشتري فصار بتمليك السلاح معينا له على استعمال المحظور - 00:02:00

والاعانة على المحظور فكره والفرق ان السلاح لو كان ملكا له يحال بينه وبينه في ايام الفتنة وتزال يده بل ان يحال بينه وبينه اذا لم يكن ملكا له من باب اولى. وليس كذلك الخمر لان العصير لو كان بيده - 00:02:23

في يد من يتخذه خمرا لا يحال بينه كان لو من عنده لم يقدر احد ان يتذبذب خلا لانه لا يصير خلا ما لم يصر خمرا اذا ملكه لاجل ذلك التصرف لم يكن له ذلك - 00:02:46

كما لو يعلم انه او يعلم انه يتذبذب خمرا الفروق هذه ما تنهض اجازة بيع العصير مما يتذبذب خمرا غالب على الظن ان هذا يتذبذب خمرا فلا شك ان هذا من التعاون - 00:03:00

على اللاثم والعدوان تقول كيف اتغلب على نفسي لكي اقوم الليل؟ احسن الله اليك الكرابيسي ان تخمر العصير ليس من فعل العبد لكن ترك العبد للعصير هذه المدة حتى يخمر هذا فعل الترك في جو معين نعم هذا فعل - 00:03:30

تعاون على اللاثم والعدوان كيف اتغلب على نفسي لكي اقوم الليل معروف ان هناك اسباب وهناك موانع لابد من بذل الاسباب ولابد من انتفاء الموانع ومن اعظم الموانع ما يقييد العبد عن العبادة - 00:03:59

وهو المعصية مع الاسترسال في المباحثات والسائل ان وجد خلا مناسبا لمن حاله مثل حالنا فليذكره لنا جزاه الله خيرا يقول اه في قوله جل وعلا فلا تضربوا لله الامثال - 00:04:18

احتاج بها احد الاخوة على اخر انكر عليه التجمل في اللباس عند حضوره للمسجد حيث قال لو انك ستقابل اميرا او وزيرا للبست احسن الملابس فاحتاج الاخ بهذه الآية وقد رجعت - 00:05:01

الذى انكر عليه انكر على من لو قال انك تقابل امير وزير ان الانسان اذا وقف امام ربى ومثل بين يديه تصرف تصرفات غير مرضية ولا لائقة ولا يمكن ان يتصرف عند اوساط الناس - 00:05:19

فكيف بعلية القوم يمكن ان يردع بمثل هذا. هذا يقول فلا تضربوا لله الامثال الكلام ليس بصحيح ليس بال الصحيح هذا من باب التأنيب وبين عظمة الله جل وعلا وانه اعظم من هؤلاء كلهم ومع ذلك - 00:05:37

يكون تعظيمك لهؤلاء المخلوقين مع ضعفهم اعظم من توقيرك لله جل وعلا وتعظيمك لشعائره نكمل ما بدأنا به في الدرس الماضي

من كلام ابن القيم رحمة الله في تهذيب السنن - 00:05:56

في شرح حديث النهي عن بيع بيعتين في بيعة وشرط ولا شرط في بيع اطال ابن القيم كما ان ايضا خطابي اطال اذا حصل البيع مع تظمنه لشرطين فاكثر يقول انا احمد في هذه المسألة ثلاثة روايات - 00:06:20

احداهن صحة البيع والشرط والثانية فسادهما والثالث صحة البيع وفساد الشرط ورضي الله عنه انما اعتمد في الصحة على اتفاق عمر وابن مسعود على ذلك ولو كان هذا هو الشرط في البيع لم يخالفه لقول احد - 00:07:08

على قاعدة مذهبه凡ه اذا كان عنده في المسألة حديث صحيح لم يتركه لقول احد ويجب من يخالفه من صاحب او غيره التفسير الثالث التفسير الثالث هو يشترط انه ان باعها فهو احق بها بالثمن - 00:07:32

وان ذلك يتضمن شرطين الا بيعها لغيرها يعني لغيره وان تبيعها ايها بالثمن فكذلك ايضا فان كل واحد منها ان كان فاسدا فلا اثر للشرطين وان كان صحيحا لم تفسد بانضمامه الى شرط صحيح مثله كاشتراك الرهن والظلمين واشتراط التأجيل والرهن ونحو ذلك - 00:07:51

قوله في رواية المروزي وفي معنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا شرط ان في بيع ليس تفسيرا منه صريحا بل تشويه وقياس على معنى الحديث ولو قدر انه تفسير وليس بمطابق لمقصود الحديث كما تقدم. واما تفسير القاضي - 00:08:21

بالمجرد واما تفسير القاضي بمجرد فمن ابعد ما قيل في الحديث وافسده فان شرط او فان شرط ما يقتضيه العقد او ما هو من مصلحة كالرهن والتأجيل والظلمين ونقد ونقد كذا جائز بلا خلاف اذا تعدد الشروط واتحدت. فاذا تبين ضعف هذه الاقوال - 00:08:37

فالاولى تفسير كلام النبي صلى الله عليه وسلم بعضه ببعض فنفس كلامه فنقول نظير هذا نهيه صلى الله عليه وسلم من صفتين بصفقة وعن بيعتين في بيعة وروى سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صفتين في صفة - 00:09:04

وفي السنن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من باع بيعتين في بيعة فله اوكس من الماء او الربا وقد فسرت البيعتان في البيعة بان يقول ابيعك عشرة نقدا او عشرين نسبيئة - 00:09:27

هذا بعيد معنى الحديث من وجهين احدهما انه لا يدخل الربا في هذا العقد يعني على ان يفترقا دون ان يحسّم الثمن اذا افترقا دون ان يحسّم الثمن وترك الامر لهم على هذا التردد - 00:09:43

اما اذا حسم الثمن قبل ثبوت البيع فلا اشكال فيه احدهما انه لا يدخل الربا في هذا العقد. الثاني ان هذا ليس بصففتين انما صفة واحدة باحد الثمنين وقد رده بين الاوليين او الربا - 00:10:00

ومعلوم انه اخذ كيف الاوليين فله اوكسهما او الربا اوكس الثمانين يعني الأقل من الثمنين وعلى هذا اذا قال له ابيعك عشرة نقد عشرين نسبيئة فليس له الا العشرة او كسر - 00:10:24

وان اخذ العشرين فهو الربا ومعلوم انه اذا اخذ بالثمن الازيد في العقد لم يكن ربا فليس هذا معنى الحديث فسر بان يقول خذ هذه السلعة عشرة نقدا واخذها منك عشرين نسبيئة - 00:10:59

وهي مسألة العينة بعينها خذ هذه السلعة عشرة نقدا واخذها منك عشرين نسبيئة. مسألة العينة او عكس العينة وحكمها حكم العينة عند الاكثر خذ هذه السلعة عشرة نقدا واخذها منك عشرين نسبيئة وهي مسألة العينة بعينها وهذا هو المعنى المطابق للحديث. فانه اذا كان مقصوده - 00:11:17

الدرارهم العاجلة بالاجلة فهو لا يستحق الا رأس ماله وهو اوكس الثمنين فان اخذ واخذ اوكسهما وان اخذ الثمن الاكثر فقد اخذا الربا ولا فلان محيده له عن اوكس الثمنين او الربا. ولا يحتمل الحديث غير هذا المعنى - 00:11:51

وهذا وبعينه شرطاني في بيع وهذا هو بعينه الشرطان في بيعه يعني هو بيعتان في بيعة وشرطان في البيع يعني سياق الحديث للجملتين يؤيد هذا ولا ما يؤيده لها ما يأيتها - 00:12:10

سياقهما معا في الحديث يدل على انهما مسألتان متى متغايرتان وهذا هو بعينه الشيطان في فان الشرط يطلق على العقد نفسه
لأنهما تشارطا على الوفاء به فهو مشروط والشرط يطلق على المشروط كثيرا كالضرب يطلق على المضروب والحلق على المخلوق
والنسخ على المنسوخ - 00:12:36

آ او الخلق على المخلوق والنسخ على المنسوب فالشيطان كالصفقتين سواء بشرطان في بيان كصفقتين في صفقة واذا اردت ان
يتضح لك هذا المعنى فتأمل نهيه صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر عن بيعتين في بيعه - 00:13:02
وعن سلف وبيع رواه احمد ونهيه في هذا الحديث عن شرطين في بيع عن سلف وبيع فجمع السلف والبيع مع الشرطين في البيع ومع
البيعتين في البيع كله يدل على ان الجمل ثلاث متغيرة - 00:13:23

وسر ذلك ان كل الامرين يؤول الى الربا وذریعة اليه وذریعة اليه اما الباءتان في بيع فظاهر فانه اذا باعه سلعة الى شهر اشتراها منه
بما شرطه له كان قد باع بما شرط له بعشرة نسیئة - 00:13:43
ولهذا المعنى حرم الله ورسوله العينة واما السلف والبيع فلانه اذا اقرظه منه الى سنة يعني هل يقال ان العينة حرمت لانها ذریعة الى
الربا وحيلة الى الربا قد يقول قائل التورق كذلك - 00:14:01

نعم؟ نعم. قد يقول التورق كذلك فلا فرق بين ان تبيعه على نفس البائع عليك وعلى شخص اخر المقصود الدرهم نعم كيف لا لا
الزيادة الزيادة من من اجل الاجل - 00:14:24

الفرق بين العينة والتورق ان العينة يعود عين المال الى صاحبه الاول والتورق يعود الى شخص ثالث تعود السلعة وعين المال يعود
الى طرف ثالث هذا الفرق والتورق جائز عند الائمة الاربعة كلهم - 00:14:52
وابتعاثهم ما حرموا الا نفرا يسير ابن عباس عمر ابن عبد العزيز وشيخ الاسلام امام الاعداء من الائمة كلهم على جواز مسألة التورط
وهي الحل حاجات كثير من الناس الذين لا يستطيعون - 00:15:14

الحصول على قرض ولا على السلم ما تحل الا هذا او الربا الصريح مع ان سمعنا من يقول بان الربا صريح اسهل من التورق سمعت من
يقول بهذا لان الربا الصريح حرام ويعرف انه حرام ويتوسل منه والتورق رباؤه حيلة - 00:15:34

سبحان الله ائمة الاسلام كلهم على جوازها ونقول الربا المجمع عليه حرب لله ورسوله اسهل منها يعني مثل من يقول اذا اراد الانسان
الزواج بنية الطلاق لا يتحايل زنا صريح اسهل من من هذه الحيلة - 00:15:58
عن جماهير اهل العلم على جوازه يقول هذا هذه فيها جرأة على ارتکاب المجمع على تحريمها في مقابل السواد الاعظم من من الائمة
في مقابل من يقول بجوازها السواد الاعظم من الامة - 00:16:23

وما السلف والبيع فلانه اذا اقرضه منه ثم باعه ما يساوي خمسين بمئة وقد جاء على هذا البيع ذریعة ذریعة الى الزيادة
بالقرظ الذي موجبه رد المثل ولوا هذا البيع - 00:16:52

لما اقرظه ولوا عقل القرض لما اشتري ذلك يجر نفعه فظهر سر قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل سلف البيع ولا شرطان في البيع
وقول ابن عمر نهى عن بيعتين في بيعه وعن سلف وبيع - 00:17:19

واقتران احدى الجملتين بالاخري لما كان سلما الى الربا ثم نظر في الواقع واحاط به علما فهم مراد الرسول صلى الله عليه وسلم من
كلامه ونزله عليه وعلم انه كلام من جمعت له الحكمة - 00:17:36

واوتي جوامع الكلم وصلوات الله وسلامه عليه وجذاه افضل ما جزى نبيا عن امتي قد قال بعض السلف اطلبوا الكنوذ تحت كلمات
رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولما كان موجب عقد القرض رد المثل من غير زيادة كانت الزيادة - 00:17:54

ربا قال ابن ابن المذنب اجمعوا على ان السلف اذا شرط ان المسلم اذا شرط على المستسلف زيادة او هدية فاسلف فالسلف على ذلك
ان اخذ الزيادة على ذلك ربا - 00:18:14

قد روی عن ابن مسعود وابي ابن كعب وابن عباس انهم نهوا عن قرظ جر منفعة كذلك ان شرط ان يؤجره داره او يبيعه شيئا لم يجز
لأنه سلم الى الربا - 00:18:34

ولهذا نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا منع السلف رضي الله عنهم من قبول هدية المقترض الا ان يحتسبها المقرض من
الدين فروى الاثرم ان رجلا كان له على سماك عشرون درهما فجعله يهدي اليه - [00:18:47](#)

اه وسماك فجعل يهدي اليه السمك ويقومه حتى بلغ ثلاثة عشر درهما فسأل ابن عباس فقال اعطاه سبعة دراهم هذا سماك المهدى اليه
السمك وروي عن ابن سيرين ان عمر اصله ابي بن كعب عشرة الاف درهم فاھدى اليه ابي من ثمرة ارضه فردها عليه ولم يقبلها فاتاه -
[00:19:04](#)

فقال لقد علم اهل المدينة اني من اطيبهم ثمرة وان وانه لا حاجة لنا فيما لم منعت هديتنا ثم اهدى اليه بعد ذلك فقبل فكان رد عمر
لما توهם ان تكون هديته بسبب القرض فلما تيقن انها ليست بسبب القرض قبلها - [00:19:35](#)

وهذا فصل النزاع في مسألة هدية المقترض وقال زر ابن حبيش قلت لابي بن كعب اني اريد ان اسير الى ارض الجهاد الى العراق
فقال انك تأتي ارضا فاش بها الربا - [00:19:55](#)

فان اقرضت رجلا قرضا فاتاك بقرضك ليؤدي اليك قرظك ومعه هدية فاقبظ قرظك واردد عليه هديته ذكرهن الاثرم ورحمته. مصیرنا
بغض الله يا رب. وفي صحيح البخاري عن ابي بردة بن ابي موسى قال قدمت المدينة بلغ - [00:20:12](#)

لقيت عبدالله بن سلام فذكر الحديث فيه ثم قال لي انك بارض الربا فيها فاس فإذا كان لك على رجل دين فاھدى حملة ابن او حمل
قت او حمل شعير فلا تأخذه فانه ربا - [00:20:34](#)

يقول قال ابن ابو موسى قال ابن ابو موسى لعله قال ابو موسى او ابن ابي موسى مثل الوثيقة قد خيبر وكتب علي ابن ابي طالب
ابن ابو طالب ها؟ كتب علي بن ابو طالب - [00:20:54](#)

وذكر ابن كثير في تفسيره وفي البداية والنهاية مستدلا بذلك على بطلان هذه الوثيقة على بطلان هذه الوثيقة لأن علي رضي الله عنه
لم يكن يلحن مع الاسف ان الذين طبعوا التفسير والبداية والنهاية كتبوها على الجادة - [00:21:34](#)

فضاع وجه الاستشهاد منها ها ضاع وجها الاستشهاد الكثير اوردها ليبطل الوثيقة لأن علي لم يكن يلحن صححه حتى بعض
الطبعات التي ادعى تحقيقها قال طلع له ابو موسى ولو اقرظه قرظا او ابن ابي موسى - [00:21:56](#)

اللي هو ابو وردة ولو اقرظه قرظا مستعملا وعملا لم يكن يستعمله يستعمله مثله قبل القرظ كان قرظا جر منفعة. احسن الله اليك.
قال ولو استضاف غريمه نعم. ليس بن ابي موسى صاحب الارشاد - [00:22:25](#)

ه؟ليس ابن ابي موسى صاحب الارشاد فيه من الحنابل ابن ابي موسى معروف لكن الذكر قريب عن ابي بردة ابن ابي موسى فنعود
الى اقرب مذكور ولو استضاف غريمه ولم تكن العادة جرت بينهما بذلك حسب له ما اكله - [00:22:41](#)

احتج له صاحب المغني بما روى ابن ماجة في سننه عن عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اقترض احدكم قرضا
فاھدى اليه او فاھدى اليه او حمله على دابته فلا يركبها ولا يقبله الا ان يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك - [00:23:05](#)

تلفت الرواية عن احمد فيما لو اقرظه دراهم وشرط عليه ان يوفيه ايها ببلد اخر ولا مؤونة لحملها عن احمد فيما لو اقرظه دراهم
وشرط علي ان يوفيه ايها ببلد اخر ولا مؤونة لحملها - [00:23:28](#)

وروبي عنه انه لا يجوز وكره الحسن وجماعة المالك والاذاعي والشافعي وروي عنه وروي عنه الجواز يعني تحويل الصرف اقرضه
بالرياض والآن موجود بمكة قال حولها بالصرف فيه مؤونة بيحوله بالصرف له بالرياض - [00:23:53](#)

نعم بحوله بقى السراء ولا هو بالرياض. ما صار لها مؤونة وفي هذه المسألة اذا شرط عليه بولد اخر في كلام صاحب الزاد والشارح
والحادية والشرح من المتأخرين اضطراب كبير جدا - [00:24:14](#)

الشارع خالف المائن والمحشي خالف الشارع وشيوخنا المسرح والجملة احد ايد المائن وحدية الشارع وفي معناها خفاء وهذا اللي
جعلهم يضطربون ان لم تكن ببارد القرظ انقص او اكثر ايه - [00:24:41](#)

ايه جزار الله خير ولا مؤونة لحمل وفروعها وانه لا يجوز وكره الحسن وجماعة ومالك والاذاعي والشافعي وروي عنه الجواز نقله ابن
المندز لانه مصلحة لهم فلم ينفرد المقترض بالمنفعة - [00:25:04](#)

وحکاه عن علي وابن عباس والحسن ابن علي ابن الزبیر وابن سیرین وعبد الرحمن ابن الاسود وایوب والثوري واسحاق اختاره القاضي ونظير هذا ما لو افلس قریمه فاقرظه دراهم یوفیه کل شهر شینا معلوما - [00:25:31](#)

من ریحها جاز لان المقترض لم ینفرد بالمنفعة اقرظه الف ريال ثم افلس قال هذا الف ثانی اشتغل به بیع واشتر واعطني مکاسبک هل نقول ان هذا نفع ییسدده القرض الاول - [00:25:51](#)

او نقول الكل منتفع نعم قال ونظیر هذا ما لو افلس غریمه فاقرظه دراهم یوفیه کل شهر شیع معلوم من ریحها جاز لان المقترض لم ینفرد بالمنفعة. عکس هذا ما لو افلس المقترض ثم طالب المقرض بسجنه - [00:26:16](#)

من المستفید ها کلهم متضررين اللهم الا اذا كان بالظفط عليه يظهر ما كان يخفیه فهذا ممکن تجربیه بهذا لكن اذا تبین انه صادق مفلس مثل هذا ما في منفعة لاحد - [00:26:41](#)

ونظیرهما لو كان عليه حنطة فاقرظه دراهم یشتري له بها حنطة ویوفیه ایاه ونظیر ذلك ایضا متى یستفید الطرفان اذا لو كان عليه حنطة خمسمائة صاع فاخرجہ دراهم یشتري بها - [00:27:07](#)

اذا كانت بنفس القيمة ما استبعدوا شيئا کلهم ما استفادوا شيئا وذا كانت قيمة الحنطة في هذا الوقت وقت الاقراض انقص استباد الطرفان یجيئنا واحد يقول اکثر مثل مسألة الزاد والشارع - [00:27:46](#)

ونظیر ذلك ایضا اذا اقرظ طلاحه ما یشتري به بقرا یعمل بها في ارضه او بذرا یبذره فيها ومنعه ابن ابی موسی هذا غير ذاك. نعم بـ شک واحتمال ایضا ان يكون الاول هو هذا الفقيه - [00:28:12](#)

والصحيح جوازه واختیار صاحب المغنى وذلك لان المستقرض انما یقصد نفع نفسه ویحصل انتفاع المقرض ضمنا فاشبه اخذ السفتجة به وایفاءه ایاه في بلد اخر من حيث انه مصلحة لهم جمیعا - [00:28:30](#)

السفتجة معروفة ها صورتها الذين یطلب منهم تحويل المبلغ من البلد الى مم یستدين ولا یفترض او کلاهما فالمحض ان الوفاء يكون في غير بلد القرظ او الدين الان سهل الامر - [00:28:56](#)

سهل الامر جدا اول كانت الدرارم تحمل على الدواب لثقلاها ثقيلة تحمل على الدواب ویؤجر عليها وعرضة لان تسرق وحراستها تحتاج الى عناء شديد الان ما تبی شيئا لكن هل التحويل یكون مقام القبض - [00:29:31](#)

ولا ما یقوم يعني مجرد ما یتم التحويل یحسم المبلغ من مال المحول لكن هل یدخل فورا في مال المحول المحال اليه؟ المحول عليه ها لا مو ما یلزم لا احیانا احیانا ما هو بـ دائم - [00:29:55](#)

ما هو بـداعی لا المقاصلة تختلف تحتاج الى وقت له قيمة التحويل ایضا بعـظ البنوك ياخـذ قيمة الصرف يا خـي لكن احسن الله اليك اذا اتحـد البنـك لا یعتبر بنـك في هذه - [00:30:15](#)

الصورة وكـيلا عن الطرفـين اتحـد البنـك اي بـس قـبض عن طـرف وـلم یقـبض على الطـرف الثـانـي يعني اـخذ من المحـول فـورـا وـما اـعطـى المحـول عـليـه وـبـین اـثر ذلك في بـيع الـربـوـي بـجنسـه - [00:30:46](#)

ذهب بـدرارم يعني تـقف عند صـاحـب الـذـهـب وـعـنـه ماـكـيـنة سـحب يـحسـن منـك وـلا یـدخـل في حـسـابـه فـورـا اـتحـد البنـك کـالـوكـيل کـأنـ الوـکـیـل هو ما یـقـبـض الى الان يعني ما زـالت في حـسـابـه هي في منـزلـة لـیـسـت في حـسـابـه المحـول وـلم تـصل الى حـسـابـه محـول عـلـيـه - [00:31:10](#)

لما خـرـجـت من حـسـابـه المـهـول کـأنـ البنـك قـبـضـها وـکـالـة عـنـ المـسـأـلة فيـها ما فيـها. نـعـم دـنـيـا منـازـعـة هـذـا اذا لم یـعـتـرـیـها اـما یـعـتـرـیـها من خـلـل فيـ الحـسـابـ - [00:31:35](#)

انـه قد یـکـون فالـحـسـابـ ما یـغـطـي مـثـلا وـهـذا یـحـتـاطـ فيما اـذا كانـ الشـمـنـ المـثـمـنـ منـ الـرـبـاوـيـاتـ التي لا یـجـوز بـیـعـ بعضـها بـعـضـ النـسـيـئـةـ يعني فـظـلا عنـ الشـیـکـ المـصـدـقـ الليـ یـقـولـ انهـ مـصـدـقـ - [00:32:01](#)

یرـوحـ البنـكـ الىـ المـحـلـ الـذـهـبـ وـمـعـهـ شـیـکـ مـصـدـقـ وـخـلاـصـ ماـبـرـأـ منـ العـهـدـ بـهـذاـ كلـ هـذـهـ البـضـاعـةـ بـدـلـ القـوـلـ وـالـبـضـاعـةـ وـالـبـضـاعـةـ ماـبـیـاعـ بـهـ نـسـيـئـةـ لاـ یـشـتـرـطـ فـیـهـ یـعـنـیـ التـمـاـلـ وـالـتـقـابـلـ - [00:32:20](#)

تا مالك ما في شك اذا كان له دين ثمان مئة الف يقول خذ البيت اللي يصوم مليون وننتهي وش اللي يرده ها لكن مي بالصورة اللي تريد مثلا كراتين - 00:33:01

تضع السباكة كنه واحد ايه يقول بعها وكالة عنى بيعها بالوكالة عنى هذا شيء ثاني اذا قبل المراية ايه وش اثر هذا وهم اراد اراد تحويل المبلغ ان تريد ان اقول انا لا استطيع ان احمل الدرهم لابد لابد ما في مفر الا بهذه الوسيلة - 00:33:24
المهم انك لا تقبض الذهب حتى تجزم ان القيمة وصلت نعم والله ما ادرى اعتريه ما اعتريه ها لا لا ما هو ملاحظة السعودية لاما هو بلحظة زي للتأخر - 00:34:23

والشبكة السعودية والخليجية نعم يعني يسونن تسوية في نهاية اليوم ساعة معينة بسبب التسوية بالنسبة التسوية قد بدون اشكالية ينتقل المال كله لك في نفس اليوم؟ بنفس اليوم مو بنفس اللحظة؟ لا مو بنفس اللحظة في نفس اليوم - 00:34:59
مم. وقد ينزل بعضهم بعملاء في المضطرا انت الى مخاطبة البنك لوجود مبالغ ما نزلت وما سحبت حتى ما سحبت احيانا احيانا تتصل يتصلون مع العميل بانه ما من حسابه - 00:35:23

على كل حال اذا كان كانت المعاملة فيما لا يجوز به نسيئة لابد من الاحتياط بالنسبة المشتري يخصم هو من حسابه البنك المصري اتفاقية مع صاحب محل لا ما يلزمك الاتفاقية محل عادي. الجهاز هذا محل عادي. جهاز الخصم هذا - 00:35:39
على كل حال يدا بيد هذي حاسمة للموضوع اذا وصلت الى حساب الطرف الثاني خلاص دخلت في حسابي. اذا جته الرسالة انه دخل في حسابه خلاص يستلم الذهب اما قبل ذلك فلا - 00:36:06

حتى هذه الرسائل ترى احيانا تأتي فورا واحنا نتأخر شوف اذا سحابة او سحب من حسابك في ايام نزول الرواتب ما تجييك الرسالة الا بعد وقت والمنفعة التي تجر الى الربا في القوم في القبض هي اللي تخص المقرظ كسكن دار المقترض وركوب دوابه - 00:36:35
واستعماله وقبول هديته凡ه لا مصلحة له في ذلك بخلاف هذه المسائل فان المنفعة مشتركة بينهما فهما متعاونان عليها فهي من جنس التعاون والمشاركة واما نهيه صلى الله عليه وسلم - 00:37:07

عن ربح ما لم يضمن فهو كما ثبت في حديث عبد الله ابن عمر حيث قال له اني ابيع الابل بالبقيع بالدرهم واخذ الدنانير وابيع بالدنانير واخذ دراهم. فقال لا بأس اذا اخذتها بسعر يومها وتفرقتما وليس بينكم شيئا - 00:37:25

فجوز ذلك بشرطين احدهما ان يأخذ بسعر يوم الصرف لأنه يربح فيها وليس تضرر ضمانه والثاني الا يتفرقوا الا انت قابض ثاني الا يتفرقوا الى ان تقابل لانه شرط في صحة الصرف لان لا يدخله ربا نسيئة - 00:37:44
والنهي عن ربح ما لم يضمن قد اشكل على بعض الفقهاء علتهم محسن الشريعة ما لم يؤمن يعني ما لم يثبت ظمانه من قبل بائعه يعني كالسلعة في زمن الخيار مثلا - 00:38:05

سلعة بزمن الخيار ما تضمن ما ثبت البيع凡ه لم يتم استيلاؤه ولم تقطع تقطعا علق البائع عنه فهو يطبع في الفسخ والامتناع من الاقبات اذا رأى المشتري قد ربح فيه - 00:38:27

وان اقypse اياده فانما يقبشه على اغماض وتأسس على فوت الربح نفسه متعلقة به لم ينقطع طمعها منه ما لم يظن بيع المرهون الذي يتداوله الناس او كثير من الناس من غير نكير - 00:38:53

ان تجد البيت مرهون في صندوق التنمية نعم تبع ويشتريه الطرف الثاني ويستمر على اسم الطرف الاول وخاضع للغرم والغنم اما ان تتضاعف قيمته تزيد او تنقص كثيرا ثم يأتي الطرف المتضرر - 00:39:14

يدعي انه مرهون ولا يجوز بيعه هذا غير مضمون لانه عرضة لان يفسخ وهذا معلوم بالمشاهدة من كمال الشريعة ومحاسنها النهي عن الربح فيه حتى يستقر عليه ويكون من ظمانه - 00:39:42

في الأساس البائع من الفسخ وتقطع علقه عنه وقد احمد على ذلك بالاعتياط عن دين القرض وغيره انما انه انما يعترض عنهم بسعر يومه لولا يربح فيما لم يؤمن فان قيل هذا ينقض عليكم بمسألتهم - 00:40:16

طويل الكلام جدا كمل ولا خلاص يقول فان قيل هذا ينقض عليكم من مسألتين احداهما بيع الشمار بعد بدصلاحها فانكم تجوزون

المشتري ان يبيع على رؤوس الاشجار وان يربح فيها ولو تلفت بجائحة لكان من ظمان البائع - 00:40:36

فيلزمكم احد امرين اما ان تمنعوا بيعها واما ان لا تقولوا بوضع الجوارح كما يقول الشافعي وابو حنيفة بل تكون من ظمانه فكيف تجمعون بين هذا وهذا المسألة الثانية انكم تجوزون للمستأجر ان يؤجر العين المستأجرة بمثل اجرة وزيادة - 00:41:12
مع انها لو تلفت لك انت من ظمان المؤجر فهذا ربح ما لم يظمن قيل ان نقص الوارد اما ان يكون بمسألة منصوص عليها او مجمع على حكمها النقل الوارد النقض الوارد - 00:41:33

اما ان يكون من مسألة منصوص عليها او مجمع على حكمها وهاتان المسألتان غير منصوص عليهما ولا مجمعا على حكمهما فلا يرددان نقضا فان في جواز بيع المشتري ما اشتراه من الشمار على الشهر كذلك روایتان منصوصتان عن احمد. لانه في باب المناظرة - 00:41:50

في باب المناظرة لا بد ان تكون المسألة المحال عليها متفقا عليها بين الطرفين ويمثلون لي هذا فيما اذا احتج شافعي او حنبي على مالك بعدم جواز الرمي - 00:42:12

بالحصى الذي سبق ان رمي به قياسا على الماء المستعمل الخصم ما يوافق ما يوافقون انا ما امنع الماء المستعمل لكن للحنفي للحنبي ان يعترض على شافعي لانه يوافق على الاصل - 00:42:36

فان في جواز بيع المشتري ما اشتراه من الشمار على الشهر كذلك روایتان منصوصتان عن احمد فان منعنا البيع بطل النقد وان جوزنا البيع وهو الصحيح فلان الحاجة تدعوا الى ذلك - 00:43:04

فان الشمار قد لا يمكن بيعها الا كذلك فله معنى فلو منعناه من بيعها اضررنا به ولو جعلناها من ظمانه اذا تلفت بجائحة اضررنا به ايضا فجوزنا له بيعه احيانا الرخصة يأتي بها نص - 00:43:17

ويأتي من الظرف الذي يقتضي الترخيص ما هو اشد على الرخصة المنصوص عليها ومع ذلك ما يقال بالرخصة في غير ما نص عليه الان قصر الصلاة في السفر والجمع بين الصلاتين والفتر في رمضان - 00:43:40

قد يكون الانسان في بلده عليه مشقة اعظم من السفر كالشيء المنصوص عليه ما يدخل في هذه الاقيسة ولا يقاس عليه فاذا قلنا ان العلة هي السفر انتهى الایراد والا اذا قلنا الاصل في السفر المشقة - 00:44:01

فالعامل الذي يكدر من طلوع الشمس الى غروبها تحت الشمس ايوم اسهل من او شخص سافر على طائرة مكيفة ونزل في فندق مريح قد يكون سفره افضل من اقامته هناك اشياء كثيرة - 00:44:27

يعني هل آآ المحافظة على الجماعة في صلاة الخوف اولى من الاخلال بصورتها والاتيان بمطالاتها نعم يعني في النظر نعم لست اولى صلاة الجماعة واجب واحنا تنازلنا عن اركان وترتكب مبطلات لكن ما ورد به النص لا يجوز الایراد عليه - 00:44:46

قال فلو منعنه من بيعها اضررنا به ولو جعلناه من ظمانه اذا تلفت بجائحة اضرارنا به ايضا فجوزنا له بيعه لانه في حكم المقبول بالتخلية بينه وبينها. العرايا مستثنية من ربا - 00:45:26

محقق حرب لله ورسوله مع انه يمكن التصرف بما هو دون ذلك لكن جاء بها النص ما له احد كلام التصرف بما لا يقتضي معارضة المجمع عليه المنصوص عليه بالنص القطعي - 00:45:45

لكن ماذا جاء النص عليه؟ هذا احد كلام الذي منعه هو الذي اباح فتجوزنا له بيعه لانها في حكم المقبول بالتخلية بينه وبينها وجعلناها من ظمان البائع بجائحة لانها ليست في حكم المقبول من - 00:46:07

من جميع الوجوه ولهذا يجب عليه تمام التسليم بالوجه المحتاج اليه فلو كانت مقبوسة من وجه غير مقبوسة من وجه اخر اه رتبنا على الوجهين مقتضاهما وهذا من الطف الفقه - 00:46:30

واما مسألة الایجاراة فاختلت الرواية عن احمد في جواز اجارة الرجل ما استأجره بزيادة على ثلاث روایات احادهن المنع مطلقا لان لا يربح فيما لم يظمن وهذا وعلى هذا فالنقض مندفع - 00:46:45

والثانية انه ان جدد فيها عمارة جازت الزيادة والا فلا لان الزيادة لا تكون ربحا بل هي في مقابلة ما احدثه من العمارة وعلى

هذه الرواية ايضا فالنقض من دفع - 00:47:01

الثالث لان ما في ربح ان الربح الموجود في مقابل الزيادة في العمارة والثالثة انه يجوز ان يؤجرها باكثر مما استأجرها مطلقا وهذا مذهب الشافعي. وهذه رواية اصح فان المستأجر لو عطل المكان واتلف منافعه بعد قبضه لتلف من ظمانه لان - 00:47:21
قبضه لانه قبضه القبض التام ولكن لو انهدمت الدار لتلفت من مال المؤجل لزوال محل المنفعة فالمنافع مقبوسة يعني لو استأجر دكان مدة سنة واغلقه سنة نعم لا يضمن صاحب المحل شيء. لكن لو تهدم المكان لصار من ظمان المالك - 00:47:45
ولهذا له استثناؤه بنفسه وبنظيره وايجارها والتبرع بها ولكن كونها مقبوسة مشروطة ضد بقاء العين فإذا طلت العين زال محل الاستيفاء فكانت من ظمان المؤجر وسر المسألة انه لم يربح فيما لم يضمن وانما هو مضمون عليه بالاجرة - 00:48:22
وما قوله عليه الصلاة والسلام ولا تبعوا ما ليس عندك فمطابق الى اخره والله اعلم يقول الامام رحمة الله تعالى باب اذا اشترط البائع ظهر الدابة الى مكان مسمى جاز - 00:48:44

ثم ذكر قصة كامل وفي بيته جمله على النبي عليه الصلاة والسلام واشترط الحملان الى المدينة قوله باب اذا اشترط البائع ظهر الدابة الى مكان مسمى جاز هكذا جزم بهذا الحكم بصحة دليله عنده - 00:49:00
وهم اختلف فيهم فيما يشبهه كاشتراط سكنى الدار وخدمة العبد فذهب الجمهور الى بطلان البيع لان الشرط المذكور ينافي مقتضي العقد قال اوزعى بن شبرمة واحمد واسحاق وابو ثون وطائفة يصح البيع - 00:49:23
ويتنزل فيه الشر منزلة الاستثناء لان المشروط اذا كان قدره معلوما صار كما لو باعه بالف الا خمسين درهما مثلا وفهم مالك في الزمن اليسير دون الكثير وقيل حده عنده ثلاثة ايام - 00:49:41

وحجتهم حديث الباب وقد رجح رجح البخاري فيه اشتراط كما سيأتي باخر كلامه واجاب عنه الجمهور بان الفاظه اختلفت فمنهم من ذكر به الشرط ومنهم من ذكر فيه ما يدل عليه ومن ذكر ما يدل على انه كان - 00:49:59
بطريق الهبة وهي واقعة عين يطلقها الاحتمال وقد عارضه حديث عائشة بقصة بريدة فيه بطلان الشرط المخالف لمقتضى العقد كما تقدم بسطه في اخر العتق وصح من حديث جابر ايضا النهي عن بيع الدنيا - 00:50:16
يعني ما لم تعلم اه عن بيع الثونة اخرجه اصحاب السنة بسناده صحيح وورد النهي عن بيع وشرط واجيب بان الذي واجيب بان الذي ينافي مقصود البيع ما اذا اشترط مثلا ببيع الجارية الا يطأها - 00:50:38

في الدار الا يسكنها وفي العبد الا يستخدمه في الدابة الا يركبها.اما اذا اشترط شيئا معلوما لوقت معلوم فلا بأس به واما حديث النهي عن الثنية ففي نفس الحديث الا ان يعلم - 00:50:56
يعني تعلم الدنيا فعلم ان المراد ان النهي انما وقع عما كان مجهولا.اما حديث النهي عن بيته وشرط في اسناده مقال هو قابل للتأويل وسيأتي المزيد لذلك في اخر الكلام ان شاء الله تعالى - 00:51:11

اما بالنسبة فهذا لا اشكال فيه لان الحديث فيه كلام الاشكال الشرطيين ولا شك انه مشكل وكل من تكلم على الحديث استشكل معناه لان هناك من الشروط ما هو من مصلحة الطرفين - 00:51:27

ولا ينافي مقتضي عقد شروط معلومة وليس فيها غرر وكل من الطرفين محتاج اليها وسمعنا كلام الخطابي كلام ابن القيم ويقول وسيأتي بسط لذلك في اخر الكلام على هذا الحديث شاء الله تعالى - 00:51:51
قال ابو عبد الله هو المصنف الاشتراط اكثر واضح عندي يعني الحديث جابر خرجه البخاري رحمة الله تعالى في عشرين موضع من صحيح وهذه الموضع متفاوتة فيها من اختلاف ما فيها - 00:52:23

من الاشتراط وعدمه واختلاف الثمن لكن الامام البخاري رجح رواية وما يدل على انها هي الثابتة عنده هي المحفوظة قال وقال ابو عبد الله قال ابو عبد الله المصنف الاشتراط اكثر واضح عندي - 00:53:00
اي اكثر طرقا واضح مخرجا وشار بذلك الى ان الرواة اختلفوا عن جابر في هذه الواقعة هل وقع الشرط في العقد عند البيع؟ او كان رکوبه للجمل بعد بيعه بعد بيعه اباحة من النبي صلى الله عليه وسلم - 00:53:24

بعد شرائه على طريق العارية واصلحو ما وقع في ذلك في رواية النسائي المذكورة لكن اختلف فيها حماد ابن زيد سفيان ابن عيين
محمد اعرب بحديث ايوب بن سفيان والحاصل ان الذي ذكروه بصيغة الاشتراط - 00:53:42

اكثر عددا من الذين خالفوهم وهذا وجه من وجوه الترجيح فيكون اصح ويترجح ايضا بان الذين رواهونه بصيغة الاشتراط معهم زيادة
وهم حفاظ فتكون حجة وليس رواية من لم يذكر الاشتراط منافية لذكره من ذكره - 00:53:56

لان قوله لك ظهره وافقرناك ظهره تبلغ عليه لا يمنع وقوع الاشتراط قبل ذلك وقد رواه عن جابر بمعنى اشتراط ايضا ابو المتوكل عند
احمد ولوفظه فبعني ولك ظهره الى المدينة - 00:54:18

لكن اخرجه المصلي في الجهاد من طريق اخري عن ابي المتوكل فلم يتعرض للشرط اثباتا ولا نافي ثم قالوا ما جنح اليه المصنف من
ترجح رواية الاشتراط هو الجاري على طريقة المحققين من اهل الحديث - 00:54:36

لأنهم لا يتوقفون عن تصحيح المتن اذا وقع فيه الاختلاف الا اذا تكافئت الروايات لانها تكافئت للروايات تكون اضطراب اما اذا امكن
ترجح بعضها على بعطف انتفى الاضطراب الا اذا تكافئت الروايات على - 00:54:59

وهو شرط الاضطراب الذي يرد به الخبر وهو مفقود هنا مع امكان الشك في الروايات المرجوة مع وجودها في
الصحيح من اهل العلم من يقول من الشاذ ما هو شاذ صحيح - 00:55:20

يعني مرجوح وصحيح الى من نسب اليه صحيحة نسبته الى من نسب اليه يعني مثل حديث ابن عباس ان النبي عليه الصلاة والسلام
تزوج ميمونة وهو محرم هذا في الصحيح - 00:55:43

وفيه من حديثها انه تزوجها وهو حلال المرجوح انه تزوجه حلال لكن هل حديث ابن عباس غير صحيح لانه مرجوح وشاذ نعم نسبته
الى النبي عليه الصلاة والسلام شأنه مرجوحة. لكن نسبته الى ابن عباس الذي تكلم به صحيح. وعلى شرط البخاري - 00:56:05
فيتبئه لمثل هذا لان هذه من مراتع المغرضين الذين يطعنون في السنة وهم لا يفهون فيها شيء قال ابن دقيق العيد اذا اختلفت
الروايات وكانت الحجة ببعضها دون بعض توقيف الاحتجاج بشرط تعادل الروايات اما اذا وقع الترجح لبعضها بان تكون رواتها اكثر
عددا او اتقن حفظها - 00:56:33

العمل بالراجح اذ الضعف لا يكون مانعا من العمل بالاقوى والمرجحية لا يمنع التمسك بالراجح. وقد جنح الطحاوي الى تصحيح
الاشتراط. لكن تأوله بان البيع المذكور لم يكن على حقيقة - 00:57:09

لقوله في اخرها تراني ما كستك دراسة ما هو بعقد بيع النبي عليه الصلاة والسلام ما نوى يشتري الجمل انما نوى ان يعطيه هذا المبلغ
وجعل هذه القصة ذريعة لان يعطيه هذا المبلغ دون غيره من الصحابة - 00:57:27

قال فانه يشعر بان القول المتقدم لم يكن على التباع حقيرة ورده القرطبي بانه دعوة مجردة وتغيير وتحريف لا تأويل قال وكيف
يصنع قائله في قوله بعثوا بعثه منك بأوقية بعد المساومة - 00:57:49

قولوا قد اخذته غير ذلك من الفاظ المنصوصة في ذلك واحتج بعضهم بان الركوب ان كان من مال المشتري والبيع فاسد لانه
شرط لنفسه ما قد ملكه المفترى. وان كان - 00:58:14

وان كان من ما له ف fasid لان المشتري لم يملك المنافع ضج بعضهم بان الركوب ان كان من مال المشتري فالبيع فاسد لانه شرطه
لنفسه لانه شرط نفسي ما قد ملكه المشتري - 00:58:32

وان كان من ماله fasid لان المشتري لم يملك المنافع بعد البيع من جهة البائع وانما ملكها لانها طرأة في ملكه الان الشروط في البيع
هل تكون بعد ابرام العقد او قبله - 00:58:53

قبل ابرام العقل ها او في اثناء في مدة الخيار ولا شيء مسألة الرضا مسألة ثانية لكن يبقى ان الشروط في الاصل قبل ابرام العقد
بعضهم يقول لا كيف يشترط شي - 00:59:13

في امر لم يثبت له في هذا قال بان الزواج اللي يسمونه المسياح مع التنازل عن بعض الحقوق قالوا انها تنازلت عن شيء لم
تملكه بعد كل الشروط في العقود من هذا النوع - 00:59:35

وين اذا اتفقوا وثبت لكن في حال المقاوضة مثل هالاختلاف في الثمن وان كان من ماله ففاسد لان المشتري لم يملك المنافع
بعد البيع من جهة البائع وانما ملكها لانها طرأت في ملكه - 01:00:06

قلت عقب بان المنفعة المذكورة قدرت بقدر من ثمن المبيع ووقع البيع بما عداها يعني اقدر باواقعية اربعين درهم نعم وكم
يحمل مثل جابر من مكان البيع الى المدينة - 01:00:40

خمسة دراهم يكون البيع خمسة وثلاثين تكون القيمة الحقيقة بخمس وثلاثين ووقع البيع بما عداها ونظيره من باع نخلا قد ابرت
واستثنى ثمرتها والممتنع انما هو استثناء شيء مجهول للبائع والمشتري - 01:01:00

اما لو علماه معا فلا مانع فيحمل ما وقع في هذه القصة على ذلك واغرب ابن حزم فزعم انه يؤخذ من الحديث ان البيع لم يتم لان
البائع بعد عقد البيع مخير قبل التفرغ - 01:01:21

فلما قال في اخرها تراني ما كستك دل على انه كان اختار ترك الاخذ وانما اشترط لجابر ركوب جمل نفسه اه ركوب جمل نفسه فليس
بحجة المناجس الشرط بالبيع ولا يخفى ما فيها من التأويل من التكلف - 01:01:38

قال الاسماعيلي قوله ولك ظهره وعد قام مقام الشرط لانه وعده لا لانه وعده لا خلف فيه وهبة لا رجوع فيها لتنزيه الله تعالى. تنزيه
الله تعالى له عن دناءة الاخلاق - 01:01:54

فالذك صاغ لبعض الرواية ان يعبر عنه بالشرط ولا يلزمه ان يجوز ذلك بحق غيره وحاصله ان الشرط لم يقع في نفس العقل وانما وقع
سابقا او لاحقا فتبرع بمنفعته اولا كما تبرع برقبته اخرا - 01:02:14

ويع في كلام القاضي ابي الطيب الطبرى يعني كون احد الطرفين لا ينوي البيع والطرف الثاني ينويه يعني اذا قلنا النبي عليه الصلاة
والسلام قال له هذا الكلام وفي نيته - 01:02:33

ان يتركه له ما في نيته ان يشتريه منه وناته ان يعطيها الجمل والثمن هل يخرجه عن صورة البيع ها؟ لا يخرجه لا يخرجه عن صورة
البيع لان لانه في الظاهر بين الطرفين - 01:02:53

وكل من يحضر بيشهد عليهم شهادة عن علم ان هذا قال بعت وهذا قال اشتريت هذا قال بعتك بهذا وقال قبلت وشربت بالثمن
المذكور اما في النوايا فلا اثر لها في العقود - 01:03:16

وقال لاسماعيل قوله ولك ظهره وعد قام مقام الشرط لان وعده لا خلف فيه وحاصله ان الشرط لم يقع في نفس العقد وانما وقع
سابقا ولا يحق فيتبرع اولا كما تبرع برقبته اخرا - 01:03:36

ويعوا في كلام القاضي ابي الطيب الطبرى من الشافعية ان في بعظ زرق هذا الخبر فلما نقدني الثمن شرطت حمانى حمانى الى
مدينة تدل بها على ان الشرط تأخر عن العقد - 01:03:58

لكن لم اقف على الرواية المذكورة وان ثبتت فيتعين تأويلها على معنى نقدني الثمن اي قرره لي واتفقنا على تعينه لان الروايات
الصحيحة صريحة في ان قبضه الثمن انما كان بالمدينة وكذلك يتعين تأويل رواية الطحاوى اتبعني جملك جملك - 01:04:13
هذا اذا قدمنا المدينة بدينار الحديث بمعنى تباعي بدينار او فيكه اذا قدمنا المدينة وقال المهلب ينبغي تأويل ما وقع في بعض
الروايات من ذكر الشرط على انه شرط شرف تفضل - 01:04:36

لا شرط في اصل البيع يوافق رواية من روى افقرناك ظهره عرتك ظهره وعبر ذلك وغير ذلك مما تقدم قال ويؤيدتها ان القصة جرت
كلها على وجه التفضل والرفق بجابر - 01:04:54

ويؤيدتها ايضا قول جابر هو لك قال لا بل بعنيه فلم يقبل منه الا بثمن رفقا به وسبق لاسماعيل لنحى هذا وزعم ان النكتة بذكر البيع
انه صلى الله عليه وسلم اراد ان يبر جابرا على وجه لا يحصل لغيره طمع في مثله فباعه في جمله على - 01:05:14

البيع ليتوفر عليه بره ويبيقى البعير قائما على ملكه فيكون ذلك اهنا لمعروف قالوا على هذا المعنى امر بالله امره او على هذا
المعنى امره بلالا ان يزيده على الثمن - 01:05:38

زيادة مبهمة في الظاهر فانه قصد بذلك زيادة الاحسان اليه من غير ان يحصل لغيره تأمين في نظير ذلك قلت عقب بانه لو كان

المعنى ما ذكر لكان الحال باقيا في التأمين المذكور عند رده عليه البعير المذكور والثمن معا - 01:06:00

اجيب بان حالة الصبر غالبا تقتضي قلة الشيء بخلاف حالة الحظر فلا مبالغة عند التوسيعة من طمعي الامن واقوى هذه الوجوه في نظري ما تقدم نقله عن اسماعيل من انه وعد حل محل الشرط وابدى السهيل بقصة جابر مناسبة لطيفة - 01:06:18

اه غير ما ذكره الاسماعيلي ملخصها انه صلى الله عليه وسلم لما اخبر جابر بعد قتل ابيه واحد ان الله احياه وقال ما تشتهي فازيدك اكد صلى الله عليه وسلم الخبر بما يشتتهيه فاشترى منه الجمل وهو مطيته بثمن معلوم ثم وفر عليه الجمل والثمن وزاد - 01:06:38

على الثمن كما اشتري الله من المؤمنين انفسهم بثمن هو الجنة ثم رد عليهم انفسهم وزادهم كما قال للذين احسنوا الحسنة وزيادة اللهم صلي وسلم على عبدك ورسولك ايه - 01:07:00